● أخبار قصيرة

باكستان.. القبض على ٤٤ إرهابيا خلال الشهر الفائت في البنجاب

كشفت الشرطة الباكستانية عن نجاحها في تحديد هوية واعتقال ٤٤ إرهابياً في ولاية البنجاب وحدها خلال شهر مايو الماضي، وذلك في إطار جهودها المستمرة لمكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن في البلاد. وفي بيان رسمي، أعلنت إدارة مكافحة الإرهاب التابعة لشرطة ولاية البنجاب أن عمليات الاعتقال نفذت في عدة مدن رئيسية بالولاية، وشملت راولبندي، لاهور، غوجرانوالا، فيصل آباد، ناروال، سيالكوت، خانيوال، ماندي بهاء الدين، جهانغ، رحيم يار خان وبهاولبور. وأشارت الإدارة إلى أن هذه العمليات جاءت بعد تحقيقات مكثفة وجمع معلومات استخباراتية دقيقة. وكشفت الهيئة الأمنية الباكستانية أن اثنين من بين الإرهابيين المعتقلين هما من حركة طالبان الباكستانية.

المانيا: سنبرم اتفاقيات جديدة بهدف «تنظيم الهجرة»

تعتزم الحكومة الفيدرالية الألمانية إبرام المزيد من اتفاقيات الهجرة مع دول من خارج أوروبا في المستقبل القريب، بهدف تنظيم الهجرة إلى ألمانيا بشكل أفضل وتسهيل عودة طالبي اللجوء المرفوضين، وفقاً لوصفها. وصرح يواخيم ستامب، الممثل الخاص لاتفاقيات الهجرة في الحكومة الفيدرالية الألمانية، لصحيفة "راينيش بوست" أن الاتفاقيات ذات الصلة مع كينيا وأوزبكستان تسير على ما يرام. وأكد ستامب: "لقد تفاوضنا على اتفاقية هجرة شاملة مع كينيا، ومن المقرر توقيعها في سبتمبر بعد المراجعة القانونية النهائية. كما نعتزم توقيع اتفاقية في هذا الصدد مع أوزبكستان في الربع الثالث من العام". وبحسب ستامب، يتم حالياً إعداد اتفاقيات مماثلة مع قيرغيزستان والفلبين، مع التركيز هنا على تعيين العمالة الماهرة. وحالياً، هناك اتفاقيات ضعيفة مع دول أخرى.

رغبة اندونيسية بالاستثمار في أفغانستان

قام "يوسف كالا" نائب الرئيس الأسبق ورئيس مجلس المساجد الإندونيسي الحالي والوفد المرافق له، في إطار زياراتهم المستمرة إلى كابل، بلقاء "عبد السلام حنفي" نائب رئيس الوزراء الإداري لحركة طالبان. وأعرب الوفد الاندونيسي خلال هذا الاجتماع عن رغبة بلادهم في الاستثمار في مختلف القطاعات بما في ذلك التعليم واستخراج المعادن في أفغانستان، وطالبوا بتعاون كابل في هذه المجالات. ووفقاً للبيان الصادر عن "أرغ"، أعلن يوسف كالا عن توفير فرص تعليمية ومنح دراسية للشباب الأفغاني من قبل إندونيسيا. وأضاف البيان أنه قال في سياق حديثه: يتم طرح معلومات غير صحيحة عن أفغانستان في الاجتماعات الدولية، وهي بعيدة عن الحقيقة التي شاهدناها عن كثب.

تعود خلفية كازاخستان في الوساطة في النزاع بين أرمينيا وجمهورية أذربيجان إلى أوائل التسعينيات من القرن الماضي

رغم فشل العديد من الوساطات سابقاً

ما هي دوافع كازاخستان للوساطة بين يريفان وباكو؟

الوفاق/ كانت كازاخستان بصفتها دولة إقليمية ولديها خبرة في الوساطة الدولية، تلعب دوراً مهماً في حل الأزمات والنزاعات الإقليمية. لعبت هذه الدولة على مر تاريخها دوراً فعالاً في حل العديد من الأزمات والنزاعات الإقليمية والدولية، وسعت من خلال وساطتها إلى تقديم حلول سلمية ومستدامة لحل الخلافات.

تعتبر استضافة مفاوضات إيران ومجموعة ٥+١، ومفاوضات أستانا بين الأطراف السورية، ومفاوضات السلام الأفغانية من أبرز الأمثلة على دور كازاخستان في إدارة النزاعات والأزمات. بالإضافة إلى ذلك، لعبت كازاخستان دوراً مهماً في تخفيف الأزمة في قرغيزستان أثناء توليها رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تدخلها لتسهيل إقالة الرئيس "قربان بايك باقي آف" من السلطة. ساعد هذا الإجراء إلى حد كبير في تخفيف التوتر واستقرار الأوضاع في قرغيزستان.

خلفية الوساطة الكازاخستانية

تعود خلفية كازاخستان في الوساطة في النزاع بين أرمينيا و جمهورية أذربيجان إلى أوائل التسعينيات من القرن الماضي، عندما أدت جهود "نظربايف"، رئيس كازاخستان السابق، إلى جانب نظيره الروسي "يلتسين"، إلى التوصل إلى أول اتفاق سلام بين أرمينيا و جمهورية أذربيجان. كان هذا الاتفاق، الذي سمي "بيان جلزنوفودسك" في عام ١٩٩١، بهدف وقف العنف في قره باغ. لكن عمر هذا الاتفاق كان قصيراً بسبب عدم الالتزام بوقف إطلاق النار، وكان أبرز حالات انتهاكه إسقاط طائرة هليكوبتر كانت تحمل عدداً من الشخصيات، بما في ذلك نائب وزير الداخلية الكازاخستاني، وكذلك مسؤولين حكوميين من جمهورية أذربيجان في نوفمبر ١٩٩١.

زار "توكاييف"، رئيس كازاخستان الشهر الماضي يريفان للقاء "باشينيان". كان تخطيط هذه الزيارة التي استغرقت يوماً واحداً في ظل الأوضاع المتأزمة في كازاخستان دليلاً على أهميتها، حيث كان توكاييف على وشك السفر إلى إحدى المناطق المتضررة من الفيضانات في كازاخستان. والنقطة الأخرى هي أن هذه الزيارة جاءت بعد شهر واحد فقط من زيارة توكاييف لباكو ولقائه "إلهام علي أوف"، مما يشير إلى أهمية عالية لهذه الزيارة.

قبل يومين من زيارته لأرمينيا، قال توكاييف في مقابلة مع وكالة "آرمنبريس" إن أستانا مهتمة بإبرام معاهدة سلام بين باكو ويريفان في أقرب وقت ممكن، وسيحقق إقامة سلام قوي وطويل الأمد بين البلدين مصالح كازاخستان أيضاً.

الدوافع الاقتصادية لأستانا

لم تؤثر الحرب الروسية الاوكرانية فقط على الجوانب السياسية والأمنية، بل غيرت أيضاً سلاسل التوريد العالمية. شعرت دول آسيا الوسطى والقوقاز بهذه التغيرات والتحولات الناجمة عن الحرب الاوكرانية قبل غيرها من الدول.

قبل حرب روسيا وأوكرانيا، كانت معظم الجهات الفاعلة الاقتصادية ترغب في إجراء تجارتها من الصين أو دول آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر روسيا. من الناحية اللوجستية، كان هذا المسار أرخص وأكثر كفاءة مقارنةً بالمسارات الأخرى، ولهذا السبب لم يكن هناك اهتمام كبير بمسارات بديلة.

كانت أوروبا والصين راضيتين تماماً عن سلسلة التوريد القائمة عبر سيبيريا أو ما يسمى بالممر الشمالي بسبب وجود شبكة سكك حديدية مناسبة وتطوير البنية التحتية، لكن مع بدء الحرب، وبالنظر إلى أنه لم يكن من الممكن عملياً إجراء تغييرات واسعة النطاق في وقت قصير، واجهت كازاخستان بصفتها أكبر اقتصاد بين دول آسيا الوسطى الخمس مشاكل عديدة في هذا المجال.

نظراً للأسباب المذكورة، يمكن القول إن اقتراح كازاخستان للوساطة في النزاع بين أرمينيا وجمهورية أذربيجان يرتبط بأهداف أستانا لتوسيع التفاعلات الاقتصادية من خلال استغلال إمكانات النقل العابر في باكو ويريفان.

اقتراح كازاخستان للوساطة في النزاع بين أرمينيا وجمهورية أذربيجان يرتبط بأهداف أستانا لتوسيع التفاعلات الاقتصادية من خلال استغلال إمكانات النقل العابر في باكو ويريفان

تدرك كازاخستان، باعتبارها دولة محاصرة برًا (فالمجاورة لبحر قزوين لا تعتبر حصرًا لأنها لا تؤدي إلى المياه المفتوحة)، أهمية ممرات الاتصال والوصول إلى الأسواق العالمية، ونتيجة لذلك، فإنها تنظر إلى توسيع علاقاتها مع جمهورية أذربيجان وأرمينيا كعامل للاستفادة من ممرات النقل العابر في القوقاز باتجاه أوروبا. في حين تواجه أستانا صعوبات في نقل نفطها إلى الدول المقصودة، فإنها تسعى إلى إيجاد مسارات جديدة لنقل النفط، وتهدف من خلال تعزيز علاقاتها مع دول القوقاز الجنوبية إلى الاستفادة القصوى من إمكانات طريق التجارة عبر قزوين وغيرها من شبكات النقل الإقليمية، ولهذا السبب ستستفيد مباشرة من فتح الاتصالات بين يريفان وباكو.

هل ستنجح أستانا؟

السؤال الرئيسي الآن هو ما إذا كانت أرمينيا وجمهورية أذربيجان بحاجة إلى وساطة طرف ثالث، نظرًا لفشل معظم المحاولات السابقة. تحاول كازاخستان، بصفتها واحدة من القلائل من الدول ما بعد الاتحاد السوفيتي التي لم تشهد توترات مع جيرانها أو لم تختبر صراعات عالية المستوى مع أي دولة، أن تلعب دورًا في المنطقة أبعد من مجرد حليف متحدث باللغة الروسية أو عضو في معاهدة الأمن الجماعي واتحاد الاقتصادي الأوراسي، وحتى لو لم تنجح وساطة كازاخستان بين أرمينيا وجمهورية أذربيجان (مثلما فشلت محاولات الدول الأخرى)، فإن هذه المحاولة ستوفر فرصة مناسبة لتوكاييف لتوسيع تفاعلات كازاخستان مع باكو ويريفان من جهة، ولزيادة ثقلها في العلاقات الإقليمية من جهة أخرى.

بالإضافة إلى المزايا الترانزيتية التي تأمل أستانا الحصول عليها من تسوية الوضع في منطقة ما وراء القوقاز، فإن آفاق تصدير النفط إلى السوق الأوروبية عبر جمهورية أذربيجان وجورجيا ستكون جذابة للغاية بالنسبة لأستانا، وهذه الفرص هي التي تجعل كازاخستان مصلحة واضحة في التسوية الدبلوماسية لأزمة قره باغ.

المعارضة الجورجية تستغل الاحتجاجات ضد قانون «الشفافية» قبل الإنتخابات

تجاهل البرلمان الجورجي حق النقض الرئاسي وأقر في النهاية قانون "الشفافية بشأن النفوذ الأجنبي"، والذي يعتبر ساري المفعول بتوقيع رئيس البرلمان. لكن الاحتجاجات في البلاد لا تزال مستمرة، على الرغم من أنها ليست بشدة السابق. وأعلنت السلطات الجورجية بحزم أن الأمور تحت السيطرة ولن يسمح بأي مجال للاحتجاجات. وفي الوقت نفسه، تبين أن المنظمات غير الحكومية في جورجيا تستعد لتقديم شكوى ضد الحكومة الجورجية في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالقانون الجديد.

وفي هذا الصدد، نشرت "جمعية المحامين الشباب الجورجيين" خبراً يقول: "نحن نستعد لتقديم قضية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد قانون الشفافية بشأن النفوذ الأجنبي، وسوف نهتم بها في الوقت المناسب. يمكن لجميع المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام المشاركة في هذا النضال والانضمام إلينا".

وورد أن هناك أكثر من ٢٠ ألف منظمة غير حكومية في جورجيا، وتقريباً جميع هذه المنظمات تتلقى منحاً من مختلف المنظمات الأجنبية لمشاريعها. القانون الذي تم إقراره يحرمها تقريباً من هذه الفرص. لكن المثير للاهتمام هو أن المنظمات غير الحكومية التي تتلقى منحاً، تتكون من منظمات معارضة وموالية للحكومة ومستقلة تماماً.

يعترض تقريباً جميعهم على هذا القانون. بمعنى آخر، ممثلو المنظمات غير الحكومية الذين صوتوا لصالح حزب "الحلم الجورجي" الحاكم وأيدوا سياساتهم هم أيضاً من بين المحتجين. لذلك، بما أن هذا القانون يتعارض مع مصالح جميع المنظمات غير الحكومية في ظروف متساوية، نرى حالياً مقاومة مشتركة من قبلهم، والتي قد تتحول في الواقع إلى مشكلة خطيرة للحكومة الجورجية.

فرصة للمعارضة المشتتة

في السنوات الأخيرة، كانت المعارضة في جورجيا مشتتة للغاية وفي حالة عدم التأثير على الأحداث، ولو لم يتم إقرار هذا القانون، لكان حزب "الحلم الجورجي" الحاكم سيذهب إلى انتخابات الخريف بمعارضة ضعيفة وينهي الانتخابات بنصر كامل. لكن بعد إقرار هذا القانون، دخلت المنظمات غير الحكومية الميدان واستخدمت جميع الأدوات ودعت الناس إلى احتجاجات واسعة النطاق.

على الرغم من أن المعارضة مشتتة وضعيفة الآن، إلا أن لديها فرصاً لاستخدام الظروف الحالية وتجديد قواتها قبل انتخابات الخريف. بمعنى آخر، لدى الأشخاص غير الراضين عن الحكومة فرصة للتحرك نحو هدف مشترك. إذا نجحوا في القيام بذلك بحلول الخريف، فسيصبح ذلك مشكلة خطيرة لحزب "الحلم الجورجي". في هذه العملية، تقديم مشروع القانون إلى المحكمة الأوروبية ضد الحكومة الجورجية هو جزء من تكتيكات المعارضة.

من ناحية أخرى، يعتقد مؤيدو قانون "الشفافية بشأن النفوذ الأجنبي" أنه في ظل تجديد النظام العالمي ومحاربة الدول من أجل النفوذ، هناك حاجة إلى إقرار قوانين لتعزيز الأمن القومي ضد نفوذ الدول الأجنبية. خاصة في ضوء المنافسة الدولية المتزايدة على جنوب القوقاز، تظهر التوترات في جورجيا وأرمينيا مدى أهمية هذا القانون.

ضغوط غربية

يشبه المنظرون السياسيون المنظمات غير الحكومية الأجنبية بـ"حصان طروادة" التي تعمل كأداة مؤسسية للاستعمار الثقافي والاقتصادي "للمؤسسات العامة" التي يتم إخفاء مصادرها المالية وتتسلل إلى السياسات الداخلية للحكومات وتحرك المجتمع من الداخل وتنتج ثورات ملونة.

على الرغم من كل هذا، ليس من قبيل الصدفة أن الدول الغربية هي الأكثر معارضة لقانون "الشفافية بشأن النفوذ الأجنبي".

لذلك تواجه جورجيا ضغوطاً خاصة لأنها اتخذت هذا القانون ضد الدول الغربية. أوصى كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، جورجيا بعدم إقرار هذا القانون، وقام حتى ٤ وزراء أوروبيين (وزراء خارجية لاتفيا وليتوانيا وإستونيا وأيسلندا) بزيارة جورجيا وانضموا إلى المتظاهرين. ومع ذلك، كان هذا سلوكاً غير قانوني تماماً، وتجاهلاً مهماً للمرجع القانوني المنتخب، الذي تم انتقاده على هذا الأساس من قبل السلطات الجورجية.

يُزعم أن المفاوضات حول عضوية جورجيا في الاتحاد الأوروبي ستتوقف، وسيتم إلغاء السفر بدون تأشيرة، وسيتم فرض عقوبات معينة. ومع ذلك، يقول رئيس وزراء جورجيا إيراكلي كوباخيدزه أن هذه المزاعم غير حقيقية وأن جورجيا ستستمر في التحرك إلى الأمام على طريق الديمقراطية.

من المثير للاهتمام، أنه في ظل هذه التهديدات، أعلنت جورجيا بالإضافة إلى إقرار هذا القانون عن الانتقال إلى نظام بدون تأشيرات مع الصين، وأعلنت أن مشروع أناكليا الكبير، أكبر ميناء بحري في جورجيا باستثمارات صينية على ساحل البحر الأسود، سيتم تنفيذه.

يبدو أن المسؤولين الحكوميين الجورجيين من خلال تجربة من خلفية "الحرب التي استمرت ٥ أيام" في عام ٢٠٠٨ وحرب روسيا وأوكرانيا، أعلنوا أنهم لن يسمحوا بحركة ميدانية أخرى وأنهم بصدد زيادة التعاون مع روسيا والصين باتخاذ موقف الحياد. لكن نتائج هذه العملية ستتحدد بشكل كامل في انتخابات الخريف من هذا العام.

لذلك، إذا فاز حزب "الحلم الجورجي" الحاكم في الانتخابات التي ستجرى في أكتوبر، فهذا يعني أن الحكومة الجورجية ستستمر في سياستها الحالية، وإذا حدث العكس، فسيتم تنحية قانون "الشفافية بشأن النفوذ الأجنبي" جانباً.